بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أرسل أحد الإخوة مَقْطَعا لرجل حاقد على الدعوة السلفية، ومنهجها في إثبات الأسماء والصفات لله جل وعلا.

زعم فيه أن سلفَ أصحاب هذا المنهج رجلان: مقاتل بن سليمان، وأبو بكر ابن خزيمة.

وأنهما السبب في فساد المنهج السلفي.

وطلب أخونا الردَّ على هذا المتكلم فيما يتعلق بابن خزيمة رحمه الله تعالى ... ولم أجد بدًّا من إجابة طلبه، نصرةً للحق، وذبًّا عن هذا الإمام الجليل رحمه الله تعالى.

فأقول وبالله تعالى التوفيق:

من الملاحظ أنَّ أهل البدع من أشعرية ومعتزلة ورافضة قد شَرِقوا في هذه الأزمنة بالدعوة السلفية، لما رأوا من انتشارها في أقطار العالم.

فصاروا يبثون بعض الشُّبَه والأكاذيب التي يُريدون أن يُشوِّهوا بها الدعوة السلفية، ليَخدعوا بتلك الشُّبَه والأكاذيب من ليس لديه علم ومعرفة بها على الحقيقة.

ومن تلك الأكاذيب غالبُ ما ورد في هذا المَقْطَع، لهذا الشخص الذي يفتخر بأنَّ الكوثريَّ شيخُ مشايخه، فلا عَجَبَ عند ذلك أن يكونَ بئسَ الخلف لبئس السلف.

ومعلومٌ أن الدعوة السلفية قائمة على اتباع ما جاء في كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، على ضوء فهم السلف الصالح، من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من الأئمة في القرون المفضلة.

وهذا خلاف ما يريد تقريره صاحب المَقْطَع: الذي يزعم أن مقاتل بن سليمان ممن أَثَّر في الدعوة السلفية ونشر فيها التجسيم.

وهذا بهتان من ثلاث جهات:

الأولى: أن مقاتل بن سليمان عند أئمة أهل السنة متروك متهم.

قال الإمام أحمد: مقاتل بن سليمان صاحب التفسير ما يُعجبني أن أروي عنه شيئًا. الجرح والتعديل (٨/ ٣٥٥)

وقال أبو حاتم الرازي: هو متروك الحديث. المصدر السابق

وقال الجوزجاني: مقاتل بن سليمان كان دجالا جسورا. أحوال الرجال (ص: ٢٠٢)

وقال النسائي: الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، ومقاتل بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام والواقدي ببغداد. تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٥٣)

فمقاتل بن سليمان متهم عند أئمة المحدثين متروك، ومن كان مثلُه لا يُتخذ إمامًا متبعًا، وإنما هذا من بُهت هذا المفتري، جزاه الله بما يستحق.

الثانية: أن ما يزعمه صاحبُ المَقْطَع من أن معتقد السلف تجسيم، فريةٌ قديمة معروفة عند متفلسفة الأشاعرة والمعتزلة، يرمون بها كلَّ من أثبت الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ويتجاهلون أن أثبات الصفات عند علماء السلف وأئمتهم قائمٌ على ثلاثة أسس:

أولاً: إثباتها.

وثانياً: تنزيهها عن مشابهة المخلوقات.

وثالثاً: اليأس من إدراك كيفياتها وكُنهها.

قال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى: هذه الأسس الثلاثة كلها ذكرها الله في كتابه الحكيم. ذكر أساسين في سورة (الشورى) في قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾.

الأول: تنزيه الله عن مشابهة المخلوقات في ذاته، وفي صفاته، وفي أسمائه وهو مأخوذ من قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾.

والثاني: إثبات كل ما وصف الله به نفسه، أو سمَّى به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو سماه به رسوله عليه الصلاة والسلام، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾.

وأما الأساس الثالث: فهو في (سورة البقرة)، وفي (سورة طه).

في سورة البقرة ففي آية الكرسي: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيءٍ مّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾، وفي سورة طه: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾.

ففي هاتين الآيتين الكريمتين نص صريح في أن المخلوق لا يمكن أن يحيط بعلم الله، ومن تطلع إلى معرفة كيفية ذات الله، أو كيفية صفات الله، أو كيفية أسماء الله، فقد تطلع إلى ما ليس في إمكانه العلم به. رسائل في العقيدة (ص٣٣)

الثالثة:

أن الأئمة المتَّبَعِين في هذا الباب العظيم من أبواب العلم هم صحابةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأئمة التابعين، وأئمة الإسلام المعروفين الذين جاءوا من بعدِهم.

ولذلك حَرَصَ كثيرٌ من المصنِّفين في عقيدة السلف أن يذكروا ما نُقِل عنهم في هذا الباب: كما صنع اللالكائي في كتابه "شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة"، وابن قدامة في كتابه "إثبات صفة العلو"، وشيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتوى الحموية"، والحافظ الذهبي في كتاب "العلو"، وابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة الجهمية"، وذلك ليعلم المطالعُ في هذه الكتب أن هذا المنهج والمعتقد إنما أُخذ عن أئمة الإسلام من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، لا عن فلاسفة اليونان ، ومتأخرة المتكلمين من أهل الزيغ والضلال، ولا عن المتهمين المقدوح في عدالتهم وصدقهم.

فأما ما ذكره صاحب المَقْطَع من تنقُّص واتهام للإمام الحافظ ابن خزيمة رحمه الله:

فقد لمزه بقوله: لم يكن عنده علمٌ في علم العقيدة. وزعم أنَّ بتأليفه لكتاب التوحيد بدأت المصيبة، وأنه جمع فيه للمجسِّمة ما يطلبون. ونقل عن الرازي أنه يقول: هو كتاب الشرك وليس كتاب التوحيد.... إلى آخر ما قال من التلبيس والبهتان.

فالجواب عنه:

ما سبقت الإشارةُ إليه قبل قليل من أن علماء المنهج السلفي يعتمدون في بيان معتقدهم بعد كتاب الله عز وجل وما ثبت في السنة = على كلام علماء الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام المتبعين، فأراد هذا الـمُلَبِّس أن يُصوِّر للسامع أنَّ هذه العقيدة إنما أُخِذت عن ابن خزيمة رحمه الله المتوفى سنة (٣١١هـ)، القريب العهد من أبي الحسن الأشعري المتوفى في حدود سنة (٣٢٤ـ٣٣٣).

وابنُ خزيمة رحمه الله إمامٌ في الحديث والفقه، وإمامٌ في العقيدة السلفية، عالم بها، وبأقوال المخالفين لها، لا كما يذكر صاحب المَقْطَع.

فهو كما قال الحافظ الذهبي رحمه الله: الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الائمة، صاحب التصانيف، عُني في حداثته بالحديث والفقه، حتى صار يُضرب به المثل في سعة العلم والاتقان.

وقال: لابن خزيمة عظمةٌ في النفوس، وجلالةٌ في القلوب لعلمه ودينه **واتباعِه السنة**. سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥، ٣٧٤)

وكتاب "التوحيد" له من أجود ما أُلِّف في بابه، وقد شرط فيه ألا يُورد إلا ما جاء في القرآن الكريم والثابت في السنة النبوية في صفات الله جلَّ وعلا.

وبيَّن أن الذي دعاه لذلك انتشار كلام المعطلة في هذا الباب، فأراد أن يبيِّن الحق الذي عليه أهل الحديث والأثر، من الباطل الذي عليه أهل الأهواء والبدع.

وإنما يَعرف ذلك ويتبيَّنه من كان سليمَ الصدر، بعيدًا عن الهوى.

وأما متعصبة أهل الكلام ومتفلسفة الأشعرية فهم كما قال الشاعر:

وَمَنْ يَكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ يَجِدْ مُرّاً بِهِ الـمـاءَ الزُّلالا

والإمام ابن خزيمة رحمه الله مسبوقٌ في التأليف في هذا الباب العظيم، فقد سبقه الإمام البخاري رحمه الله وعقد كتابًا في صحيحه سماه: "كتاب التوحيد" وذكر فيه كثيرًا من الأحاديث التي فيها إثبات صفات لله عز وجل الذاتية والفعلية التي ذكرها ابن خزيمة رحمه الله تعالى.

والأئمةُ الكبارُ من قبل الإمام البخاري والإمام ابن خزيمة كانوا على هذا المنهج في إثبات الصفات لله عز وجل وترك تأويلها.

ولا تخفى قصةُ الإمام مالك رحمه الله مع ذلك الرجل الذي جاء إليه فقال: يا أبا عبد الله، (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى؟ قال الراوي: فما رأيت مالكًا وجد من شيء كمَوْجِدَتِه من مقالته، وعلاه الرُّحضاء، وأطرق القوم، فسُرِّي عن مالك وقال: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون ضالا.

وأُمر به فأُخرج.

انظر: حلية الأولياء (٦/ ٣٢٦)، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٣٩٨)، والعلو للحافظ الذهبي (٢/ ٩٥٤)

فصاحب المَقْطَع وأمثالُه، إذا سُئلوا عن الاستواء فسروه بالاستيلاء، ونفوا صفة العلو عن الله عز وجل، فلا بالكتاب والسنة أخذوا، ولا لمنهج الأئمة اتبعوا، ولا سلم من ألسنتهم من اتبع الكتاب والسنة ومنهج أئمة السلف، والله المستعان.

فليحذروا إذن أن يَصدُق عليهم قول الإمام الشافعي رحمه الله: حُكْمِي في أصحاب الكلام أن يُضربوا بالجريد ، ويحملوا على الإبل ، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل ، ويُنادى عليهم : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام . الحجة في بيان المحجة (١/ ١٩٩)

فالناظرُ في كتب علماء العقيدة السلفية يجدها مشتملة على الآيات من كتاب الله عز وجل، والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة والتابعين، وأقوال أئمة الهدى المتفق على إمامتهم بين طوائف المسلمين.

بينما يَـجِدُ كتبَ أهل الكلام من الأشاعرة والمعتزلة طافحةً بالقيل والقال، وباطل الجدال، وشُبَهِ الفلاسفة والمتكلمين وحُججِهم المتهافتة، التي لا تُورث إلا الشك والضلال.

فشتان بين الطائفتين!

فرحِمَ اللهُ الإمامَ ابن خزيمة، إمامَ الأئمة في زمانه، وجزاه خيرًا على ما ترك من علم غزير ومنهج قويم.

نعم رحمه الله، ورحِمَ أئمةَ الإسلام وعلماءَه الذين كانوا على الحق والهدى، يُـخرجون أهل الجهل والعمى، من ظلمات الضلالة والردى، فما أحسنَ أثرَهم على كثير من الوَرَى، وما أقبحَ أثرَ بعض الناس عليهم في هذه الدُّنَا.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه: عبدالباري بن حماد الأنصاري

المدينة النبوية ١٧/ ١٠/ ١٤٤١هـ